



فلسطين بين الوعد الرباني الحق و وعد بلفور الأثيم

الخبر:

تصادف اليوم ٢٠/١١/٢٠١٧م الذكرى المؤدية لوعد بلفور الأثيم...

التعليق:

"وعد بلفور" الأثيم كان، في ظاهره، وعداً من قبل الحكومة البريطانية موجهاً إلى شخص (حاييم وايزمن)، تتعهد فيه الحكومة البريطانية بالمساعدة في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. هذا الوعد، الذي صدر في الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧م، أي في أوج الحرب العالمية الأولى التي لم تكن قد وضعت أوزارها بعد، هو باطل جملة وتفصيلاً لصدوره عن دولة تمنح أرضاً ليست لها، لشعب مبعثر في العالم، على حساب شعب راسخ الجذور في أرضه عبر القرون.

عادة ما ينصلب الغضب الشعبي على بريطانيا، وفي هذا الخضم، يتم القفز فوق حقيقة وعد بلفور الذي جسد إرادة الدول المستعمرة في حينها: فرنسا وإيطاليا وأمريكا، بالإضافة لبريطانيا صاحبة الوعد الأثيم، وبموافقة اليابان بل وبابا الفاتيكان ببنيكت الخامس عشر الذي صرخ في ٤ أيار ١٩١٧م بأن اليهود والنصارى سيكونون جيرانا متقاهمين في فلسطين. ووعد بلفور كان سيبقى حبراً على ورق لولا احتضان "عصبة الأمم" له وتبنيه حين أدرجته كاملاً في نص صك الانتداب المنوح لبريطانيا على فلسطين. بل إن صك الانتداب منح وعد بلفور شرعية أكبر حين نص على أنه "يجسد الصلة التاريخية بين اليهود وفلسطين ما يشكل الأرضية القانونية لإعادة بناء وطنهم القومي فيها".

فواقع الأمر أن عصبة الأمم هي التي حولت الوعد إلى وثيقة قانونية دولية، بينما كان هذا الوعد صادراً عن جهة استعمارية فاقدة للشرعية ولا تملك الصلاحية لاغتصاب الأرض. وبالطبع جاءت منظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ لتكرس هذا الوعد في ظل "الشرعية الدولية" و"القانون الدولي".

وهكذا يتضح أن إرادة الدول المستعمرة، برئاسة رئيس الكفر يومذاك بريطانيا، هي التي أرادت إيجاد هذا الكيان الغاصب في أرض الإسراء والمراج و أولى قبلي المسلمين. وبعد هذا كله يأتي المتقذلون الداعون إلى تحرير "ما أمكن" في ظل "المواثيق الدولية" و"الشرعية الدولية" وقرارات "الأمم المتحدة ومجلس الأمن". ومن رفع، فيما مضى شعارات "تحرير فلسطين من البحر إلى النهر" انتهى متذرعاً بأن سقف المجتمع الدولي لا يسمح بأكثر من أوسلو، وإقامة شبه دويلة مسخ على أي شبر محرر من فلسطين "٦٧"! مع يقينهم أنه ما من تحرير غير الضحك على الذقون، فتحرير أي شبر مرهون بموافقة يهود وكرهم بالسماح بهذا القدر أو ذاك من خدمات يمنون بها على المنبطحين أمامهم المسؤولين لمناصب وأوصاف ما أنزل الله بها من سلطان على شاكلة وزارة وحكومة وبرلمان، بينما هم في حقيقتهم ليسوا أكثر من حماة لكيان يهود يتربصون العاملين للتحرير الفعلي ليس فقط لأرض فلسطين بل لتحرير الأمة من الهيمنة الاستعمارية التي فرضها الغرب الكافر بعد هدم دولة الخلافة. فما كان ليهود أن ينسوا أرض الإسراء والمراج لولا ضياع دولة الخلافة، وفلسطين لن تتحرر إلا بعودة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. ومع هذا كله فوعد الله هو الحق ولو كره المرجفون، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لَيَسُوعُوا وُجُوهُهُمْ وَلَيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلَيُتَبَرَّوْا مَا عَلَوْا تَتَبَرِّيَ﴾.

كتب لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
الدكتور عثمان بخاش

مدير المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير